الإعلان الختامي للمنتدى الثاني للمياه في منطقة ما بين النهرين
دياربكر (آمد)

من أجل مستقبل مائي تصوغه إرادة شعوب بلاد ما بين النهرين؛
«!تكاملُ المياه من أجل حياةٍ مشتركة»

نحنُ المشاركين في المنتدى الثاني للمياه في منطقة ما بين النهرين ، اجتمعنا مع أكثر من ثلاثمائة ناشط وناشطة، وأكاديميّين، وباحثين، وطلبة، ونساء، وممثلين عن منظمات بيئية، وعن الإدارات المحلية من تركيا وسوريا وإيران والعراق ومناطق كردستان الواقعة ضمن حدود هذه الدول، إضافةً إلى مشاركين من تسع دول أخرى، على ضفاف نهر دجلة العريق في دياربكر (آمد)، وذلك في الفترة الممتدة من 17 إلى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

يُعدّ الماء العنصرَ الأكثر أساسيةً للحياة في هذه المنطقة، وإن مستقبل منطقة ما بين النهرين مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بتنظيم الدفاع عن أحواضها المائية. وانطلاقًا من هذا الأساس، جرى تشكيل ثلاث مجموعات عمل بمشاركة فعّالة من أعضاء المنتدى:

- الأرضية المشتركة للنضال من أجل الماء والسلام والحرية.
- الإدارة الديمقراطية-البيئية للمياه، وتحرير الأحواض المائية.
- دبلوماسية المياه الشعبية.

إن الرأسمالية، والتصنيع، وسياسات الدولة القومية تُنتج أنماطًا من الهيمنة والاستغلال على فضاءات عيشنا، ما يؤدي إلى تفاقم الأزمات البيئية والاجتماعية. ولم يبقَ تقريبًا أيّ جزء من أراضي كوكب الأرض بمنأى عن مساعي تعظيم الربح. وتُعدّ منطقة ما بين النهرين، بما تزخر به من تنوّع حيوي وبكونها مهدًا لإحدى أقدم الحضارات الإنسانية، من أكثر المناطق تضررًا من هذه الأزمات.
إن انهيار التراثين الطبيعي والثقافي في منطقتنا، وتفاقم أزمة المناخ، والتلوث الصناعي، وسياسات الأمن الإقليمي، تفرض ضغوطًا هائلة على نهري دجلة والفرات، إلى حدّ يكاد أن يغتصب الحياة في الحوض المائي بالكامل. فالأنهار ثرواتٌ أساسية وحيوية، تشير إلى الطريق نحو التكامل البيئي، والعدالة الاجتماعية، والسلام الدائم. غير أنّها تحوّلت اليوم إلى مجرد «أشياء» تُمارس عليها السلطات الحاكمة، عبر سياسات القوة والتخطيط قصير النظر، مشاريعها الاستعمارية.
إن الإطار المركزي القائم على رأس المال، الذي طُبِّق لسنوات من خلال مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) ، حوّل المياه إلى سلعة. إلا أن هذا النهج لا يؤدي إلا إلى تعميق أزمة المياه. فسلسلة السدود التي تقطع الجريان الطبيعي للأنهار تقضي على الزراعة في الوديان والسهول التي غمرتها المياه، وتدمّر النظم البيئية والموائل الطبيعية معها. كما تؤدي، ولا سيما عبر مشاريع الريّ الكبرى، إلى زيادة ملوحة التربة في عموم الحوض المائي، وإلى انهيار الاقتصادات المحلية. ويُفضي هذا التحوّل إلى خلق نموذج اقتصادي جديد يدفع بشباب المنطقة نحو البطالة، ويجرّد السكان من أراضيهم. وإلى جانب ذلك، فإن سنواتٍ من المشاريع العملاقة، التي جرى تبريرها نظريًا باسم «التنمية» لكنها نُفِّذت عمليًا عبر التدخلات العسكرية والمقاربات الأمنية، أدّت إلى تهجير ملايين الناس قسرًا، وأسهمت في تعميق الأضرار الاجتماعية والبيئية.

نحن نفقد المياه وأنهار منطقة ما بين النهرين. إن مستقبل المياه يتمثل في الحياة المشتركة لجميع الشعوب التي تعيش في هذه المنطقة. فعلى سبيل المثال، في إقليم كردستان ضمن الدولة الإيرانية (روجهلات)، تؤدي 1300 سدّ و120 ألف بئر مياه إلى تدمير الموارد المائية السطحية والجوفية. كما تتعرض أودية منـزور، وزيلان، وبوطان، وموارت، ودجلة، والفرات، والزاب، الواقعة ضمن حوض منطقة ما بين النهرين في تركيا، لأضرار جسيمة بفعل مئات السدود. ويُظهر هذا الواقع بوضوح حجم أزمة المياه الإقليمية. أما الحروب التي شُنّت في أحواض دجلة والفرات، والممارسات المرتبطة بالسياسات الأمنية، ومشاريع السدود ومحطات الطاقة الكهرومائية التي تعطل الدورة البيئية للأنهار، فقد سُجّلت في الصفحات السوداء من تاريخ العالم.
لهذه الأسباب، وكما في المنتدى الأول لمياه بلاد ما بين النهرين عام 2019، اجتمعنا في المنتدى الثاني لمياه بلاد ما بين النهرين من أجل تنظيم مقاومتنا للتدمير الناجم عن فصل الموارد المائية عن الحياة وتسليمها لقوى السوق واحتكار الدولة. ونؤكد أن الحق في المياه هو حق في الحياة.
لقد اتفقنا على أن إرادة تحرير المياه وتحويل النظام القائم على الاستغلال تقع في أيدي الشعوب. وإن المعارف المتراكمة لدى النساء، والفلاحين، والرعاة، والشعوب المُهجَّرة، تشكّل إحدى الركائز الأساسية لبناء سياسة مائية عادلة.

وكما أن الأنهار العابرة للحدود جعلت الحدود المرسومة بلا معنى، فإن الشعوب القاطنة في الحوض المائي ستعزز حياتها المشتركة ونضالها من أجل المياه دون الاعتراف بأي حدود. كما أن إصرار النساء في نضال المياه، والعلاقة الثقافية والدينية التي أقامها شعب بلاد ما بين النهرين مع المياه، يشكلان أقوى ذاكرة للهوية المشتركة.
هذا الإعلان هو ثمرة ثلاثة أيام من النقاشات، والآلام المشتركة، والآمال، والإرادة الجماعية. ونحن ندعو جميع الشعوب إلى الدفاع عن الجريان الحر للمياه، وعن الحياة المشتركة لشعوب منطقة ما بين النهرين، والعمل معًا من أجل مستقبل يسوده السلام. ونؤكد كذلك أن الإرادة الجماعية التي تأسست في المنتدى الأول لمياه بلاد ما بين النهرين في السليمانية لمقاومة تسليع المياه، واستخدامها كسلاح، وسياسات الهيمنة الإقليمية، قد نمت اليوم في آمد، وما تزال تشكل المبدأ الأساسي الذي يوجّه نضالنا.

حول روح المنتدى:
لقد نُظِّم المنتدى الثاني لمياه منطقة ما بين النهرين على أساس القوة الجماعية للتضامن، ومن خلال منظور نقدي لسياسات الهيمنة ولغتها.
وقد تمحورت الجلسات الموضوعية، وورش العمل، والتقييمات المشتركة حول حرية المياه، وأظهرت مجددًا أن أزمة المياه المتفاقمة في هذه المنطقة تتجاوز كونها مسألة تقنية بحتة. وكان الإجماع العام الذي برز من نقاشات المنتدى أن أزمة المياه في منطقة ما بين النهرين ليست محض صدفة، بل هي، على وجه الخصوص، نتاج مشاريع تراكم رأس المال، والسياسات الأمنية، وأنماط الحكم الأبوية.
وفي منطقة تتسم بالنزاعات المسلحة، اختبرنا أن الشعوب قادرة على التعبير المشترك، وأن التضامن ممكن. وقد بيّنت النقاشات قوة الإرادة القاعدية الشعبية. كما شهد المنتدى نقاشات معمقة حول أخلاقيات المياه، والتنظيم الأفقي، والتواصل الديمقراطي في قضايا المياه، وفكرة تأسيس أكاديمية بيئية حرة، ودور التعليم في رفع الوعي المجتمعي. وأظهرت هذه النقاشات أن النضال من أجل المياه يجب أن يُخاض ببعدٍ وخطٍّ دولي.

نداؤنا: استعادة الأنهار
نتمسك بهدف تحرير المياه والحياة التي تُعدّ جزءًا لا يتجزأ منها. ونرفض انقطاع جريان نهري دجلة والفرات وروافدهما، والأسر الذي تفرضه السياسات المائية الاستعمارية، والعسكرة التي تطوّق أحواضنا. فحرية الأنهار هي حرية شعوب منطقة ما بين النهرين. عندما تتحرر المياه يتحرر المجتمع. وعندما تُقطع الأنهار، تجفّ معها أيضًا الذاكرة والتاريخ والثقافة. نحن نرفض هذا «الجفاف». ونؤكد أن أزمة المياه ليست «قدرًا»، بل هي نتيجة خيارات سياسية، ونعمل على بناء إرادة جماعية لوضع حد لهذا الجفاف وهذا الأسر.
إن المقترحات التي نعرضها أدناه تمثل الحكمة الجماعية للشعوب. وندعو جميع الإدارات المحلية، والمجالس المجتمعية، والمنظمات البيئية، والنقابات المهنية، والمنظمات النسوية، والمؤسسات الأكاديمية، وجميع الفاعلين المناضلين في عموم الحوض المائي، إلى تحمّل مسؤولياتهم في تنفيذها. فهذا النداء ليس أمنية، بل دعوة إلى النضال بإرادة سياسية حازمة.

1. **الطريق الذي تفتحه الأنهار نحو السلام**

نعلن أن حرية الأنهار والسلام الدائم في منطقة ما بين النهرين هما نضال واحد لا ينفصل. وفي مواجهة تفتيت هذه المنطقة، ندافع عن مجتمع ديمقراطي وعن حرية الحياة. إن جريان نهري دجلة والفرات يبيّن لنا أن الأنهار ليست مجرد مجارٍ مائية تعبر الحدود، بل هي أقوى بناة السلام، إذ تصل بين ماضي الشعوب وحاضرها ومستقبلها.
إن تحرير الأنهار يعني كسر سلاسل الهيمنة التي تغتصب الحياة. فهذا النضال يرفض نظام السيطرة الذي يحوّل المياه وأحواضها إلى سلع ويُخضعها لتراكم رأس المال. وهو يقوم على أخلاقيات مائية تستند إلى حقوق الحياة، وعلى أساس سلام تبنيه الإرادة الجماعية للشعوب. إنها مسيرة ستُبنى على الإرادة المشتركة للناس، ونحن عازمون على أن نكون صانعي هذه المسيرة.

1.1. نسج السلام والتضامن حول الأنهار

يجلب السلام العدالة الاجتماعية والحرية في عموم الحوض المائي، كما يزيل العوائق أمام جريان المياه. فكل صراع، وكل تدخل يسجن تدفق المياه، يظلم مستقبل دجلة والفرات. ولذلك فإن السلام الدائم الذي يشمل الجميع في سوريا، والاستقرار المجتمعي في العراق، وفتح باب الديمقراطية في إيران، والحل العادل والديمقراطي للقضية الكردية في تركيا، تُعد شروطًا أساسية لتحرير الفرات ودجلة. إن مقاربة الشعوب للسلام وتحرير الأنهار يجب أن تتحد في نضال واحد.

فالذين يحررون المياه قادرون أيضًا على نسج السلام. إن تحرير جريان الأنهار يعني تحرير الحياة الجماعية لهذه المنطقة.

1.2 سردية جديدة للحياة المشتركة

ندعو الحكومات، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام إلى التخلي عن اللغة التي تجعل من المياه أداة للصراع أو للهيمنة. فكل مقاربة تحصر المياه ضمن أجندة رأس المال والسلطة تمثل ضربة جديدة لذاكرة هذه المنطقة. إن بناء لغة ترى في المياه كائنًا حيًا وتحرر الكائنات الحية هو مسؤوليتنا المشتركة.

إن قصة منطقة ما بين النهرين هي أيضًا قصة أنهارها؛ قصة معرفة وذاكرة تعود لآلاف السنين، وقصة صمود الحياة. وهذه العلاقة التي أُقيمت مع المياه هي أبسط لغة للسلام. إنها لغة متحررة من طموحات رأس المال والدول البعيدة عن الديمقراطية، وتحتضن حرية الحياة، وتوجد عبر النفس الجماعي لشعوبها. ومن يستطيع الإصغاء إلى لغة الأنهار يعرف أن السلام ينمو في صوت الماء.

1.3 التضامن الدولي

تتطلب عمليات السلام تضامنًا دوليًا والتزامًا اجتماعيًا قويًا. إن نجاح مساعي السلام في تركيا وسوريا والمنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا بدعم جميع شعوب المنطقة. وقد تحوّل الانهيار البيئي المستمر في بلاد ما بين النهرين إلى تهديد للأمن العالمي. لذلك فإن المجتمع الدولي مُلزَم بالدفاع المشترك عن السلام والعدالة البيئية. فكل دعم للسلام هو دعم للحياة البيئية، وللجريان الحر للأنهار، وللعدالة الاجتماعية.

1.4 علاقتنا بالمياه من القاعدة إلى القمة

يجب تأسيس كومونات للمياه، بدءًا من القرى والأحياء والمدن، بمشاركة السكان، والبيئيين، والباحثين، والمنظمات الديمقراطية، وممثلي منظمات النساء والعمل. وستشكّل هذه الكومونات أساس تنظيم اجتماعي جديد يقوم على حرية المياه وحق الشعوب في التعبير. ويتمثل الهدف الأساسي في تأسيس **مجلس مياه منطقة ما بين النهرين** بوصفه اتحادًا لهذه البُنى. وسيكون هذا المجلس التعبير المؤسسي عن الإرادة الجماعية التي تحتضن حرية الأنهار والحياة، ويكشف عن مقاربة سياسية جديدة تطوّر منظورًا تحرريًا للمياه.

1.5 الاعتراف بالأنهار ككائنات حية

ليست الأنهار مجرد «موارد» كما تُعرّفها الأنظمة الأبوية والرأسمالية، بل هي كائنات حية. ويجب تكريس هذا الفهم على المستويين الوطني والدولي، وخوض نضال عالمي منظم من أجل حماية الأنهار. ومن أجل ذاكرة جميع الشعوب وثقافتها ومستقبلها، يجب صون الرابطة الروحية التي أُقيمت مع الأنهار. وينبغي أن تتوقف الأنهار عن كونها موضوعات تمارس عليها القوى المهيمنة مصالحها الضيقة أو سيطرتها الجائرة.

سنخوض نضالًا قانونيًا شاملًا للاعتراف بالوضع القانوني للأنهار ككائنات حية. وهناك حاجة إلى تشكيل مجموعة عمل لوضع إطار قانوني يعترف بحقوق الأنهار، في مواجهة السدود ومشاريع التدخل المائي الأخرى، والسياسات الأمنية، والمبادرات الرأسمالية التي تُلحق الضرر بالأنهار.

1.6 تحالف مدن أنهار بلاد ما بين النهرين

ينبغي إنشاء شبكات تضامن بين المدن التي تشكّل قلب منطقة ما بين النهرين، مثل آمد، والسليمانية، والبصرة، والحسكة، والموصل، وبغداد، والأهواز. ويجب تعزيز هذه الروابط بين المدن عبر دبلوماسية الشعوب. فشبكات الدعم المتبادل التي تُبنى بمبادرة الناس أنفسهم ستعزز حرية المياه وبناء السلام، كما ستُظهر عبثية الحدود المصطنعة للدول القومية. وسيحمي هذا التحالف الحوض المائي، ويكافح العوائق التي تعترض جريان الأنهار، ويخلق محورًا جماعيًا قادرًا على تجاوز الهيمنة التي تفرضها القوى المسيطرة.

1.7 المبادئ الأساسية للعدالة

إن الأساس لضمان وصول عادل للمياه هو حماية المياه وجميع النظم البيئية المائية. فأنهار منطقة ما بين النهرين، والأهوار، والأراضي الرطبة، والبحيرات، والغابات، والأراضي الزراعية، تشكّل الذاكرة الجماعية لهذه المنطقة. وحمايتها شرط أساسي لتحقيق العدالة البيئية والاجتماعية معًا. ويجب الدفاع عن حرية المياه والحياة. فلا يجوز تسليع المياه أو إخضاعها للتجارة، ولا تحويلها إلى أداة للهيمنة بذريعة الأمن. وكل سياسة تستولي على المياه يجب أن تُعدّ اعتداءً على إرادة الشعوب. ولذلك فإن حرية المياه هي الشرط الأكثر جوهرية لحرية الشعوب.

2. المياه والعدالة المناخية في مواجهة التدمير البيئي: حرية المياه ورفض بُنى الهيمنة

يجب التخلي عن المقاربة التدميرية والمركزية والقائمة على الشركات في سياسات المياه. فهذه المقاربة تشكّل نظام هيمنة يحصر الأنهار وحياة الناس في مصالح تراكم رأس المال. إن العقد الاجتماعي للشعوب يرفض هذا النظام ويؤسس خط مقاومة يقوم على حرية المياه. وهذه المقاومة تعزز إرادة الشعوب في مواجهة الهيمنة التي تبنيها السياسات الرأسمالية ذات الطابع الأمني. ولذلك فإن كل سياسة تحمي المياه تحمي المستقبل المشترك للشعوب. وكل سياسة نطوّرها في هذا المسار ستضع الجريان الحر للمياه وحياة بلاد ما بين النهرين في المقام الأول.

2.1 لنتوقف عن المشاريع العملاقة المدمّرة والتعدين

يجب إيقاف سدّ سيلفان، وسدّ جزرة، وجميع المشاريع العملاقة المخطط لها حديثًا، بما في ذلك السدود، ومحطات الطاقة الكهرومائية، ومشاريع الري الكبرى. فهذه المشاريع تمثل تدخلًا منهجيًا يستهدف المياه والأرض والثقافة المشتركة لشعوب منطقة ما بين النهرين، ولم تنتج سوى الدمار البيئي.

كما يجب إنهاء جميع الاستثمارات في مجال الطاقة، بما فيها أنشطة التعدين والهيدروكربونات التي تفتقر إلى تقييم بيئي مستقل ولا تخدم احتياجات الناس. فهذه الأنشطة تدمّر الغابات والتنوع الحيوي، وتلوث المياه السطحية والجوفية، وتحول الأحواض إلى مناطق هيمنة رأسمالية. ويجب إيقاف جميع عمليات استخراج الغاز الصخري فورًا.

2.2 إزالة البنى التحتية الضارة

ينبغي تفكيك السدود الكبرى المدمّرة تدريجيًا من أجل حرية المياه. وتُظهر التجارب العالمية في السنوات الأخيرة أن الفوائد البيئية والاجتماعية لإزالة السدود غالبًا ما تفوق التوقعات الأولية. فهذه المنشآت تسجن الأنهار وتهدد حياة الشعوب. وإزالة السدود خطوة ضرورية لاستعادة الجريان الطبيعي للأنهار، وإعادة المهجّرين إلى موائلهم التاريخية الممتدة منذ قرون. كما أنها أساسية لإحياء التنوع الحيوي واستعادة التراث الثقافي الغارق في أحواضنا.

2.3 الإيكولوجيا الزراعية والسيادة الغذائية

يجب التخلي عن ممارسات الزراعة الأحادية المكثفة. فالنموذج القائم على استغلال التربة والحوض المائي في الزراعة الصناعية يستنزف الموارد المائية في هذه المنطقة. وبدلًا من ذلك، ينبغي أن تكون الإيكولوجيا الزراعية، المستندة إلى حكمة الزراعة التقليدية، هي الأساس. فالمقاربة الإيكولوجية الزراعية تحافظ على الدورة الطبيعية للتربة، وتعزز نموذج إنتاج يغذي الحياة بدلًا من أن يسجن المياه.

وهذا التحول ضروري لتحقيق السيادة الغذائية، التي تعني أن يحدد الناس إنتاجهم بأنفسهم وفقًا لاحتياجاتهم، وأن تكون خصوبة الأرض نتاج إرادة المجتمعات لا مصالح الشركات. وعندما تقترن الإيكولوجيا الزراعية بحرية المياه، تتعزز قدرة الشعوب على الاكتفاء الذاتي.

2.4 الحلول المؤسسية

ينبغي على النقابات المهنية والعمالية، ومجالس النساء، والمنظمات البيئية والحضرية، والإدارات المحلية، والجامعات، والحكومات، دعم الحلول المنبثقة من المستوى المحلي، بدلًا من تعميق الدمار الذي تسببه المشاريع العملاقة. وسيشكّل هذا الدعم أساسًا لمقاربة تعطي الأولوية لإرادة الشعوب، وتقدّم حرية المياه، وتحمي النظم البيئية. وكل مشروع يتجاهل صوت الناس هو مشروع فاقد للشرعية. فالكومونات التي يؤسسها الناس، والمجالس المحلية، ومنظمات الأحواض المائية، هي المحركات الحقيقية لهذه السياسات. ولذلك يجب على جميع المؤسسات تحمّل مسؤولياتها بما يعزز إرادة المجتمعات المحلية.

2.5 المراقبة المحلية وسيادة البيانات

يجب إنشاء أنظمة مراقبة مجتمعية في أحواض الأنهار. فمعلومات المياه ملكية مشتركة، ولا يجوز تركها تحت سيطرة أي جهة واحدة. لذلك ينبغي أن تكون جميع البيانات متاحة وميسّرة لعامة الناس. إن شفافية البيانات ضرورية لحماية النظم البيئية. ويجب تأسيس محور للرقابة الاجتماعية لمواجهة تسليع المياه وتدميرها عبر السياسات الأمنية. وفي الوقت ذاته، ينبغي تحرير العلم من احتكار رأس المال والسلطة، لأن المعرفة القادرة على الدفاع عن حرية المياه لا يمكن أن تُنتج إلا عبر أكاديميات مستقلة وحرة، تستند إلى الحاجات

الاجتماعية ومتجذّرة في المعرفة التاريخية للمجتمع. إن حق الشعوب في التعبير يتعزز من خلال الوصول إلى المعلومات. ويجب إعداد التقارير وتحديثها بشكل دوري، ومشاركة البيانات الناتجة عنها علنًا مع الجمهور.

2.6 سيادة الطاقة

إن مشاريع الطاقة النووية، والحرارية الجوفية، والشمسية، والرياح التي لا تستجيب لاحتياجات الناس وتملكها شركات خاصة، تمثّل الوجه الخادع لما يُسمّى «الرأسمالية الخضراء». فهذه المشاريع، التي تُقدَّم تحت ذريعة التحول البيئي، تعيد إنتاج هيمنة رأس المال، وتفرض من جديد سيطرتها على فضاءات عيش الناس.

إن هدفنا ليس نماذج طاقة تخدم مصالح الشركات، بل نماذج طاقة تعود ملكيتها إلى المجتمعات، وتُنظَّم محليًا، وتُعلي من صوت الناس والعدالة البيئية. ويجب تأسيس تعاونيات طاقة قائمة على الحاجات الفعلية، بحيث تتحول هذه التعاونيات إلى مسار للحرية والاستقلال، يتيح للناس إنتاج طاقتهم بأنفسهم ومن خلال مبادراتهم الذاتية.

2.7 منع التلوث

يجب إيقاف الآثار التدميرية والملوّثة والسامة لأنشطة البناء، والصناعة، والزراعة، والتعدين، وإنتاج الطاقة، والنفايات العسكرية التي تهدد الحياة. فهذه السياسات تلوّث التربة والهواء والمياه، وتُخلّ بتكامل الأحواض المائية، وتُعطّل دورة المياه، وتدمّر مواطن عيش الكائنات الحية. كما أن النفايات الكيميائية، والمخلّفات الصناعية، والمبيدات، وبقايا التعدين السامة تسمّم الأنهار، ما يهدد جميع ديناميات الحياة، من الأسماك إلى الطيور، ومن البشر إلى النباتات.

فعلى سبيل المثال، يتعرض حوض بحيرة وان لدمار متسارع نتيجة التلوث، وتصريف النفايات، والبناء العشوائي، وهو ما يهدد جميع النظم البيئية في البحيرة. ولحماية بحيرة وان من التلوث، ومنع مصير جميع بحيرات بلاد ما بين النهرين من الانهيار كما حدث لبحيرة أورمية، فإن حماية الموارد المائية في بلاد ما بين النهرين تُعد جزءًا لا يتجزأ من النضال من أجل المياه. فالتلوث لا يقتصر على المياه وحدها، بل يتعلق بصحة الإنسان وسبل عيشه. لذلك، يجب إيقاف جميع الأنشطة المسببة للتلوث، ووضع استراتيجيات وقائية شاملة لحماية المياه.

---

3. دبلوماسية المياه الشعبية

إن اللغة هي الأداة التي تتحقق بها السياسة، ويجب أن تستند لغة دبلوماسية المياه إلى الذاكرة الثقافية للشعوب، وإلى التعدد اللغوي والديني في منطقة ما بين النهرين. ويجب تأسيس مجموعة عمل دبلوماسية جماعية يتحدث فيها الناس بلغاتهم الأم.

ينبغي تحرير دبلوماسية المياه من احتكار الدول والشركات، وتحويلها إلى بنية متعددة المستويات، تتمحور حول المجتمع، وتشكلها إرادة الشعوب. ولا يجوز اتخاذ القرارات المتعلقة بجريان الأنهار خلف الأبواب المغلقة، بل يجب أن تُتخذ داخل الكومونات والمجالس التي يؤسسها الناس. فلا يمكن لأي دبلوماسية تتجاهل معرفة الشعوب وإرادتها أن تبني سلامًا. لذلك، يجب أن تتحول دبلوماسية المياه إلى نضال جماعي ينطلق من المستوى المحلي، وتشارك فيه النساء، والفلاحون، والمنظمات البيئية، والتنظيمات الجماهيرية الديمقراطية، والمؤسسات العمالية على قدم المساواة.

3.1 الشمولية والشفافية

يجب ألّا نسمح بإبرام اتفاقيات المياه خلف الأبواب المغلقة. فمثل هذه المفاوضات السرية تعزل الأنهار عن الناس وعن النظم البيئية، وتحول المياه إلى أداة لصراعات السلطة بين الدول وإلى وسيلة لتحقيق أرباح الشركات. ويجب أن تكون إرادة البُنى الجماعية والديمقراطية القائمة في أحواض الأنهار هي الأساس للقرارات الإقليمية. وينبغي أن تمثل هذه البُنى حق الشعوب في التعبير، وأن تصبح المنصة الشرعية الوحيدة لحماية حرية المياه. فالقرارات التي ستحدد مستقبل الأنهار لا يمكن أن تُتخذ إلا من قبل هذه الهياكل الجماعية التي يؤسسها الناس.

3.2 ضمان حرية المياه

إلى أن تتحرر المياه والأنهار في حوض بلاد ما بين النهرين تحررًا كاملًا، يجب الاعتراف بإرادة الشعوب كمبدأ مشترك في العمليات الدبلوماسية عبر شبكة منتدى مياه منطقة ما بين النهرين. وتمثل هذه الشبكة بنية شرعية تعبّر عن إرادة الشعوب، وهي الجهة الأساسية المخاطَبة في جميع القرارات الإقليمية الداعية إلى حرية المياه. إن مستقبل الأنهار سيحدده الإرادة الجماعية للشعوب، وستكون هذه الشبكة المحرك السياسي لعملية التحرير. ويجب أن تستمد هذه الشبكة قوتها من الشارع ومن المجال العام.

3.3 تنفيذ الاتفاقيات الدولية

يجب تنفيذ الاتفاقيات القائمة تنفيذًا فعّالًا. فعندما لا تنعكس إرادة الشعوب في هذه الاتفاقيات، يُحدَّد مستقبل المياه خلف الأبواب المغلقة، وهو أمر غير شرعي وغير مقبول. ولا ينبغي إبرام الاتفاقيات بمنطق يستعبد المياه ويحوّلها إلى أداة للربح. بل يجب أن تكون السياسات التي تحمي الحياة والمياه هي الأساس. وعند صياغة اتفاقيات جديدة، يجب أن يكون حق الشعوب في التعبير حاسمًا، وأن يشكّل مبدأ حرية المياه والحياة قاعدة لجميع القرارات. وكل اتفاق لا يضع في أولويته جريان الأنهار، وتكامل النظم البيئية، وإرادة الشعوب، هو اتفاق فاقد للشرعية.

3.4 دور الإدارات المحلية

ينبغي على الإدارات المحلية في المدن والمستوطنات الواقعة على ضفاف الأنهار أن تضطلع بدور فاعل في العمليات الدبلوماسية والسياسات المتعلقة بالمياه. فلا يجوز ترك مستقبل الأنهار لقرارات تُتخذ في مراكز بعيدة. وفي القضايا ذات الطابع المحلي، يجب أن تكون الإرادة الجماعية للسكان المحليين هي المحدِّد الأساسي للمسار. ولذلك، يتعين على الإدارات المحلية إعطاء الأولوية لإرادة الهياكل الجماعية التي تحمي المياه. وتمثل هذه الهياكل البُنى الشرعية التي تعبّر عن حق الشعوب في التعبير، والديناميات التي تنظم العمليات الدبلوماسية من القاعدة إلى القمة. ومن منظور اجتماعي-بيئي، وضمن إطار سياسات المياه والأحواض الديمقراطية-البيئية، ينبغي على جميع الإدارات المحلية، ولا سيما البلديات، وضع مبادئ وسياسات وأهداف متعلقة بإدارة المياه والالتزام بها.

3.5 شبكة تواصل قوية

سيتم إنشاء ندوات إلكترونية دورية، ومجموعات بريد إلكتروني، وآليات مراقبة مشتركة. وستشكّل هذه الشبكات خط تواصل يتيح تبادل معارف الشعوب، وتعزيز البُنى الجماعية لحماية المياه، وضمان استمرارية التضامن في عموم بلاد ما بين النهرين.

3.6 خطة عمل عاجلة للحسِكِه (شمال شرق سوريا)

يجب إخراج محطة مياه علوك، الواقعة قرب سري كانيه والتي سيطرت عليها مجموعات مسلحة مرتبطة بتركيا عام 2019، من سيطرة هذه المجموعات، وإعلانها منطقة متاحة بالكامل للجهود الإنسانية. وسيمنع ذلك انقطاع إمدادات مياه الشرب عن مدينة الحسكة. ويُعد هذا الإجراء عاجلًا لمنع استخدام المياه أداةً للقمع والحرب، ولحماية حق الشعوب في الحياة. ونظرًا لخطورة الوضع، ينبغي تشكيل وفد لتقصي الأضرار في المنطقة، والتواصل، وإعداد التقارير. كما يجب دعوة الفاعلين الدوليين إلى التحرك على هذا الأساس، والعمل على حل المشكلة في أسرع وقت ممكن.

3.7 مجموعة عمل <دبلوماسية المياه النسوية>

سيتم تأسيس مجموعة لدبلوماسية المياه تضم ناشطات في الإيكولوجيا النسوية، ومجالس ومنظمات نسوية، بهدف ترسيخ الممارسة العملية المناهضة للأبوية في دبلوماسية المياه في المنطقة. وستعمل مجموعة دبلوماسية المياه النسوية على إنشاء منصة جماعية تُعلي من المساواة الجندرية، ومنظور تحرر المرأة، والدور القيادي للنساء في النضال من أجل العدالة البيئية والحرية الاجتماعية عبر قضية المياه.

3.8 التضامن العابر للحدود

سيتم تعزيز آليات التضامن لحماية المدافعين عن المياه، وتطوير استراتيجيات نضال مشتركة، ومواجهة الإبادة البيئية بشكل جماعي. وستكون هذه الآليات شبكة مقاومة جماعية يقف فيها الناس معًا، ويتحد فيها المدافعون عن حرية المياه في نضال مشترك.

3.9 تطوير القدرات القانونية والأكاديمية

سيتم إنشاء شبكات لتبادل المعلومات والخبرات من أجل الاستخدام الفعّال للقانون الدولي للمياه. وستؤسس هذه الشبكات مسارًا تضامنيًا يدافع عن حقوق الأنهار، ويقود المسارات القانونية استنادًا إلى إرادة الشعوب، ويحمي حرية المياه.

3.10 دبلوماسية متعددة المسارات

سنتبنى مبادئ إعلان كاتماندو لعام 2025، الذي يؤكد على دبلوماسية المياه الشاملة والتعاون الذي يصل إلى المجتمعات المحلية ويراعي الجهات الفاعلة غير البشرية. ويحترم هذا النهج تقاليد وثقافة وكرامة الشعوب المحلية ويعزز التضامن بين الثقافات.

الخاتمة:
شكّل المنتدى الثاني للمياه في منطقة ما بين النهرين خطوةً وسّعت آفاق النضال الذي انطلق في السليمانية. فقد أوجد هذا اللقاء، القائم على إرادة شعوب منطقة ما بين النهرين، عتبةً جديدة لحرية المياه، وأثبت أن السلام يمكن أن يُبنى عبر إطار سياسي يضع الأنهار في صميمه، وأن الشعوب التي تحرر المياه قادرة أيضًا على تحرير مستقبلها.

ونحن نغادر آمد، لم نعد نرى أنفسنا أفرادًا متفرقين، بل أصبحنا جزءًا من مسارٍ مشترك. نحن اليوم حركة موحّدة توسّع شبكة مياه منطقة ما بين النهرين. وسنحمل حرية الأنهار، وإرادة الشعوب، ولغة السلام إلى جميع أرجاء منطقة ما بين النهرين.
سنُترجم التزامنا بتأسيس كومونات المياه والبُنى الجماعية لحماية المياه إلى ممارسة فعلية في مناطقنا. وسنؤسس هياكل للدفاع عن المياه في القرى والأحياء والمدن، ونجمع هذه الهياكل ضمن مجالس المياه التي ستنعقد في مختلف أنحاء منطقة ما بين النهرين.
وستكون هذه المجالس حاملةً ومُنفِّذةً لعقدنا الاجتماعي الجديد، الذي يدافع عن حرية المياه والحياة.
نلتزم بنقل روح هذا المنتدى، وكلماته، وشجاعته، وإصراره إلى مناطقنا. وسنسير كتفًا إلى كتف من أجل الحق في الوصول إلى المياه، والحق في الأنهار الحيّة. وسنُكثّف النضال المشترك ضد السدود، والمناجم، والسياسات المائية ذات الطابع الأمني، وضد الإبادة البيئية في عموم منطقة ما بين النهرين.

وفي إطار التحضير للمنتدى المقبل، سنعمل على تأسيس لجنة مياه مستقلة عابرة للكومونات بين إيران والعراق وسوريا وتركيا. كما سنعزز التضامن الدولي من أجل حماية بحيراتنا وأنهارنا وأهوارنا وجميع الكائنات الحية. ومع كل خطوة نخطوها، سنلتقي في منتديات مياه بلاد ما بين النهرين، من أجل العمل للسلام وبناء الحرية. فنحن نعلم أن السلام يترسخ عندما تجري الأنهار بحرية. وستُعاد كتابة الحياة المشتركة في منطقة ما بين النهرين عبر حرية المياه.

لقد بدأنا الاستعدادات لعقد المنتدى القادم للمياه في منطقة ما بين النهرين في جنوب العراق. وهو التزامنا المشترك بأن نلتقي في هذه الأراضي، حيث يلتقي دجلة والفرات بالبحر، وحيث غذّت أهوار بلاد ما بين النهرين وقصباتها الحياة على مدى قرون. وندعو جميع الشعوب والمجتمعات والمنظمات التي تدافع عن الجريان الحر للأنهار إلى أن تكون جزءًا من هذا اللقاء.
إن تحرير أنهار منطقة ما بين النهرين يعني الدفاع عن حق الحياة لجميع الكائنات الحية. فلا يكتمل أي نضال من أجل الحرية دون صون التنوع الحيوي. ومن خلال إعادة بناء علاقة تكافلية مع الطبيعة، سنعيش مع الأشجار والمياه والحشرات وجميع الكائنات الحية، انطلاقًا من منظور «العيش المشترك في ظل التنوع»، وسنواصل نضالنا على أساس هذا المبدأ. ونتمنى التوفيق لجميع المساهمين في هذا اللقاء، ولأصدقائنا الأعزاء الذين تنبض قلوبهم مع هذا المسعى، ونبعث إليهم بتحياتنا واحترامنا.

الماء هو كينونتك! الماء هو حياتك! الماء هو سلامك!

نحن ننطلق من السلام، ومن تشريك المياه والأرض والطاقة، وبناء حياةٍ حرة.
فالشعوب التي تحرّر المياه، تحرّر الحياة، وتُرسّخ السلام...

لجنة المنتدى الثاني للمياه في منطقة ما بين النهرين